NPT/CONF.2020/PC.I/1

20 March 2017
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الأولى

فيينا، ٢-١٢ أيار/مايو ٢٠١٧

تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات متابعة مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

استكمال موجز للتقارير المقدّمة من النمسا

١ - مقدمة

١ - عملا بالإجراء ٢٠ من خطة العمل المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم انتشاره التي اعتُمدت في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، وتأكيداً لأهمية الشفافية وبناء الثقة، تقدم النمسا هذا الاستكمال للتقارير التي قدمتها لاجتماعي اللجنة التحضيرية في عامي ٢٠١٣ (NPT/CONF.2015/PC.II/1) و ٢٠١٤ (NPT/CONF.2015/PC.III/19)، وللمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ (NPT/CONF.2015/28). ويستعرض التقرير الخطوط العريضة للأنشطة الوطنية التي اضطُلع بها منذ عام ٢٠١٥ لتنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات متابعة المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

٢ - نزع السلاح النووي

الإجراء ١ من خطة العمل المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم انتشاره

٢ - واصلت النمسا سعيها إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية يكون مرتكزا بقوة على المعاهدة التي هي بمثابة حجر الزاوية للنظام الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح النووي.

٣ - وبمناسبة انعقاد مؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (انظر NPT/CONF.2015/28)، أصدرت النمسا تعهّدا ببذل جهود

الرجاء إعادة استعمال الورق

حثيثة في سبيل تحقيق نزع السلاح النووي. وتم في وقت لاحق تغيير مسمّى هذا التعهد ليصبح اسمه ”التعهد الإنساني“، وقد أيده إلى الآن ما يربو على ١٢٠ دولة.

٤ - وفي المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥، قام سيباستيان كورتس، وزير شؤون أوروبا والتكامل والشؤون الخارجية في النمسا، بإلقاء بيان مكرّس لشرح العواقب الإنسانية للأسلحة النووية باسم ١٥٩ دولة.

٥ - وفي وقت لاحق من عام ٢٠١٥، كانت النمسا من بين الدول المبادرة بتقديم أربعة قرارات للجمعية العامة تتعلق بنزع السلاح النووي (القرارات ٧٠/٣٣ و ٧٠/٤٧ و ٧٠/٤٨ و ٧٠/٥٠).

٦ - وطوال عام ٢٠١٦، شاركت النمسا بنشاط في المداولات التي أجراها في جنيف الفريق العامل المفتوح باب العضوية المكلّف بالمضيّ قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، والذي أُنشئ عملا بقرار الجمعية العامة ٧٠/٣٣. وقدمت النمسا على وجه الخصوص ورقتي عمل إلى الفريق بصفتها الوطنية.

٧ - وفي ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، ألقى وزير شؤون أوروبا والتكامل والشؤون الخارجية كلمة أمام الجمعية العامة، حيث كرّر تأكيد التزام النمسا بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية من خلال الدعوة إلى اتّباع مسار واضح صوب إزالة جميع الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم وتحديد هذا المسار.

٨ - وكانت النمسا من بين الدول المبادرة بتقديم قرار الجمعية العامة ٧١/٢٥٨ بشأن المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، الذي اتخذته الجمعية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بأغلبية كبيرة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وعملا بالقرار، من المقرر إجراء المفاوضات ضمن إطار الأمم المتحدة لوضع صك يحظر الأسلحة النووية، مما يفضي إلى إزالتها التامة، في نيويورك في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ آذار/مارس والفترة من ١٥ حزيران/يونيه إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧. ويُهدف من وراء الصك القانوني موضوع التفاوض إلى الإسهام في تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة، وبالتالي تعزيز المعاهدة ككل. وخلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، أيدت النمسا أيضا مبادرات أخرى متعلقة بنزع السلاح النووي، مثل القرار ٧١/٢٥٩ بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

الإجراءات ٦ و ٧ و ٩

٩ - تواصل النمسا، بوصفها دولة عضوا في مؤتمر نزع السلاح، دعم الجهود الرامية إلى إعادة تنشيط ذلك المحفل.

الإجراءات ١٢ إلى ١٤

١٠ - واصلت النمسا استغلال جميع المناسبات، سواء في المحافل الثنائية أو المتعددة الأطراف، لتشجيع التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من جانب الدول التي لم تقم بذلك بعد، وذلك بهدف التعجيل بدخول المعاهدة حيز النفاذ. ويواصل يوهانيس كيرله، الأمين العام السابق لوزارة خارجية النمسا، عمله النشط كعضو في فريق الشخصيات البارزة التابع لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، حيث تجري مساندة جهود الدعوة إلى إدخال المعاهدة حيز النفاذ. وتواصل النمسا أيضا المشاركة في تمويل مختبر النويدات المشعة المعتمدة التابع للمنظمة في سيبرسدورف. وواصلت وزارة الدفاع في النمسا تقديم الدعم العيني المجاني للمنظمة (عن طريق توفير أماكن التدريب والمعدات والأفراد).

الإجراء ١٩

١١ - تواصل النمسا دعم مكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمم المتحدة، ولا سيما من خلال تقديم مساعدة مالية كبيرة إلى المكتب الفرعي الذي أنشئ في فيينا عام ٢٠١٢.

الإجراء ٢٢

١٢ - تواصل النمسا دعم الجهود التثقيفية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار، ولا سيما من خلال دعم مركز فيينا لنزع السلاح وعدم الانتشار[(١)]، الذي أُنشئ في ٢٠١١ بواسطة وزارة خارجية النمسا ومركز جيمس مارتن لدراسات عدم الانتشار. ويشارك المركز في طائفة واسعة من الأنشطة، مثل المحاضرات والحلقات الدراسية والمنشورات، وبالتالي يفيد الحوار الدولي الجاري في فيينا وفي أماكن أخرى بشأن قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار.

٣ - عدم الانتشار

الإجراء ٢٣

١٣ - ما فتئت النمسا تشدد على دور المعاهدة باعتبارها حجر الزاوية للنظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وبناء على ذلك، تعمل النمسا بنشاط على تشجيع عالمية الانضمام إلى المعاهدة، سواء بصفتها الوطنية أو في إطار دورها في المساهمة في تصميم وتنفيذ سياسات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة.

الإجراءات ٢٤ إلى ٢٩

١٤ - النمسا من الدول التي لديها اتفاق للضمانات الشاملة وبروتوكول إضافي ساريا المفعول مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما يمثل معيار التحقُّق المعتمد حاليا

(١) www.vcdnp.org.

من الوكالة. وهي أيضا من الدول التي أصدرت الوكالة بشأنها استنتاجا عاما مفاده أن جميع المواد النووية في البلد تستخدم دوماً في الأنشطة السلمية وتُطبَّق بخصوصها ضمانات متكاملة.

الإجراءات ٣٥ إلى ٣٩

١٥ - بهدف ضمان ألا تسهم الصادرات ذات الصلة بالمجال النووي، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في تطوير أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، تطبّق النمسا تفاهمات لجنة زانغر والمبادئ التوجيهية التي وضعتها مجموعة موردي المواد النووية.

١٦ - وبهدف وقف انتشار القذائف التسيارية التي يمكن استخدامها كوسيلة لإيصال الرؤوس الحربية النووية، تطبّق النمسا المبادئ التوجيهية لمراقبة الصادرات الخاصة بنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، وتنفذ تدابير الشفافية وبناء الثقة المكرّسة في مدونة قواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية، التي ما زالت النمسا تقوم بدور أمانتها التنفيذية وجهة الاتصال المركزية المباشرة.

الإجراءات ٤٠ إلى ٤٦

١٧ - التزمت النمسا بجميع الصكوك القانونية المتعلقة بالحماية المادية وبقمع أعمال الإرهاب النووي، وأدرجت المبادئ والأحكام الواردة فيها ضمن تشريعاتها الوطنية وطبّقتها.

٤ - الاستخدامات السلمية للطاقة النووية

الإجراء ٤٧

١٨ - تمارس النمسا، كغيرها من الدول، حقها غير القابل للتصرف بموجب المادة الرابعة من المعاهدة في تطوير بحوث الطاقة النووية وعمليات إنتاجها واستخداماتها للأغراض السلمية بما يتوافق مع المواد الأولى والثانية والثالثة، مع الحرص في الوقت ذاته على احترام الحقوق المناظرة للدول الأخرى. وينطوي هذا الحق على خيار عدم استخدام الطاقة النووية، ولكن دون التخلّي الصريح عن الحق المكفول في المعاهدة للقيام بذلك. وما زالت النمسا ترى أن الطاقة النووية لا يمكن أبدا أن تكون مأمونة بنسبة ١٠٠ في المائة، وأنه، على ضوء الآثار الطويلة الأجل المترتبة على الحوادث النووية والمسؤوليات المرتبطة بدورة الوقود النووي، فإن الطاقة النووية لا تسهم في التنمية المستدامة. وبالمثل، فبالنظر إلى توليفة الشواغل المتصلة بالسلامة والأمن والانتشار، لا تُعتبر الطاقة النووية وسيلة ناجعة لمواجهة تحديات عالمية من قبيل تغير المناخ. وبالتالي، فإن القانون الدستوري الاتحادي لعام ١٩٩٩ لإعلان النمسا دولة غير نووية يحظر جملة أمور من بينها استخدام الانشطار النووي لتوليد الطاقة في النمسا.

الإجراءات ٤٨ إلى ٥٨

١٩ - ترى النمسا أن للوكالة الدولية للطاقة الذرية دورا محوريا في ضمان ممارسة البلدان حقها بموجب المادة الرابعة من المعاهدة وفقا لأفضل معايير السلامة والأمن وعدم الانتشار. وبالتالي تواصل النمسا دعم الوكالة في هذا الصدد من خلال جملة أمور منها سداد اشتراكاتها المقررة إلى الوكالة ونصيبها في صندوق الوكالة للتعاون التقني بالكامل وفي المواعيد المقررة، ودعم إنشاء وصيانة البنى التحتية للوكالة.

الإجراءات ٥٩ إلى ٦٤

٢٠ - تعيد النمسا تأكيد أهمية الجهود الدولية الجارية لتحسين النظام العالمي للأمان النووي، بما في ذلك التنفيذ القوي لخطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي، وهي تلاحظ الدور المحوري للوكالة في تعميم وتطبيق الدروس المستفادة من الحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما داييشي للطاقة النووية. وعلاوة على ذلك، تشدد النمسا على أهمية أن تصبح جميع الدول، ولا سيما تلك التي تضطلع بأنشطة تتعلق بدورة الوقود النووي، أطرافا في جميع الاتفاقيات والاتفاقات ذات الصلة بالأمن والأمان النوويين، وأن تدعم عند الضرورة مواصلة وضع صكوك ملزمة قانونا من أجل إنشاء إطار عالمي أفضل للأمن والأمان النوويين. والنمسا طرف في جميع الاتفاقيات المبرمة في مجال الأمان النووي، وهي تشارك بنشاط في عمليات الاستعراض الخاصة بكل منها. ولدى النمسا أيضا نظام قوي للمسؤولية المدنية النووية.

٢١ - وتعمل النمسا على إزالة اليورانيوم العالي التخصيب الموجود في المخزونات المدنية الوطنية وقيد الاستخدام. وبالاشتراك مع النرويج، عقدت النمسا الندوة الدولية الثانية عن خفض اليورانيوم العالي التخصيب في فيينا في عام ٢٠١٢، وأبلغت عنها في ورقة العمل NPT/CONF.2015/PC.I/WP.1. وقُدّم عدد من الأفكار والتوصيات السياساتية التي اعتبرها مستضيفو الندوة، النمسا والنرويج ومبادرة التهديد النووي، بمثابة عناصر يمكن أن تشكّل جدول الأعمال السياساتي المستقبلي. وتهدف هذه الأفكار والتوصيات إلى المساعدة على إحراز تقدم ملموس، إلى جانب خلق ثقافة من الشفافية والثقة والتعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، مما يكفل بلوغ أعلى مستويات السلامة والأمن ومنع الانتشار. وهي تتعلق بمجالات خفض اليورانيوم العالي التخصيب ومفاعلات الدفع البحرية المدنية والشفافية، ويتعلق بعضها بالتوسّع في الجهود المبذولة في تلك المجالات.